

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/١٣١٠

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الطاهات .
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، جواد الشوا .

المميز

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بالقضية رقم (٢٠١٢/١٤١٢) تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠
المتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف .

طالباً قبلاً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً للأسباب التالية :

١. إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة .
٢. إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف .
٣. لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودفوعي .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق القضية إلى
محكمتنا كون القرار الصادر فيها مميزاً بحكم القانون وفقاً للمادة (١٣/ج) من
قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية
طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠١٣/٩/١٦ تقدم المحامي
وكيلاً عن المميز
بمذكرة توضيحية حول التمييز مرفقاً بها وكالة خاصة .

الرسالة

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت
للمتهم :

التهم :

- ١- جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين (٢٩٢/أ و ٧٠)
عقوبات .
 - ٢- جناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات .
 - ٣- جناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٣/٤٠١) عقوبات .
 - ٤- جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات .
- وأحالته إلى تلك المحكمة لمحاكمته عن الجرائم المنسوبة إليه .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في القضية وبعد استكمال إجراءات المحاكمة
توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية كالتالي :

أن المجني عليها
السياحة ، وبتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٦ ركبت المجني عليها في سيارة الأجرة التي يقودها
المتهم لكي يقوم الأخير بتوصيلها إلى المدرج الروماني بوسط مدينة عمان

إلا أن المتهم لم يتوجه إلى منطقة المدرج الروماني وإنما انطلق بسيارته إلى منطقة ماركا حيث أوقف سيارته هناك في منطقة معتمة وخالية من الناس ونزل من الكرسي الأمامي وركب بجانب المجني عليها في الكرسي الخلفي وقام بالتحسيس على جسدها وسرق منها حلق الذهب الذي كانت ترتديه وساعة اليد التي كانت بحوزتها ثم شلحها بنظونها وكلسونها وقميصها رغماً عنها وقبلها على صدرها ثم قام بتنزيل بنظونه وكلسونه إلى الأسفل وحاول إدخال قضيبه المنتصب في فرج المجني عليها إلا أنه لم يتمكن من ذلك بسبب المقاومة الشديدة من المجني عليها ثم قام المتهم بشد شعر المجني عليها وأدخل قضيبه في فمها رغماً عنها وعندما كانت المجني عليها تقاوم أفعاله كان يقوم بضربها ضرباً مبرحاً وعضها بشراسة متناهية على أنحاء متفرقة من جسدها وظل يحرك قضيبه حتى استمنى داخل فمها ، وبعد أن أنهى المتهم أفعاله الشيطانية الدنيئة توجه بسيارته إلى منطقة مأهولة بالسكان وأنزل المجني عليها من السيارة في مكان لا تعرفه وغادر المكان وصادفت المجني عليها بعض الأشخاص حيث قاموا بإغاثتها والاتصال بالشرطة وجرى إسعافها إلى مستشفى الأمير حمزة بواسطة الدفاع المدني حيث تبين إصابتها بكدمات في الرأس ونزف من الأنف وخدوش حول العنق وسحجات حول العنق ورضوض وكدمات على شكل عضات على الطرف العلوي الأيمن وسحجه وكدمه على الكتف الأيسر وألم في منطقة الحوض وانتفاخ في الأنف وكدمات في الوجنه اليمنى وتورم في الشفتين وكدمه متسحجه أيسر الجبهة وآثار عض على ظاهر الساعد الأيمن وقدرت مدة التعطيل عن العمل عن تلك الإصابات بأربعة أيام وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبناءً على ذلك وبنتيجة المحاكمة قضت بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ بما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢/٣٣٤) من قانون العقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم فيما يتعلق بجنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات المسندة إليه تبعاً لإسقاط الحق الشخصي وتضمنين المجني عليها رسم الإسقاط .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالاغتصاب وفقاً لأحكام

المادتين (٢٩٢/١/أ و ٧٠) عقوبات وجناية السرقة وفقاً لأحكام المادة (٣/٤٠١) عقوبات .

عطفًا على ما ورد بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

١- عملاً بأحكام المادتين (٢٩٢/١/أ و ٧٠) عقوبات الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم والنفقات .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة المحكوم بها إلى النصف بحيث تصبح وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

٢- عملاً بأحكام المادة (٣/٤٠١) عقوبات الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم والنفقات .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة المحكوم بها إلى النصف بحيث تصبح وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم، وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات

والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المحكوم عليه بالقرار المذكور فطعن فيه بهذا التمييز .

وبالرد على أسباب التمييز :

أولاً : بالنسبة للمذكرة المقدمة من المحامي فهي مقدمة خارج المدة القانونية فنقرر الالتفات عنها .

وعن السبب الثاني فإن كون المميز يعيل عائلة كبيرة وعنوانه معروف لا يصلح كسبب تمييزي فنقرر الالتفات عنه .

وعن السبب الثالث والذي يدعي فيه أنه لم يتمكن من الدفاع عن نفسه فإننا نجد من تدقيق أوراق الدعوى ومحاضرها أن المحكمة وفي جلسة ٢٠١٣/٦/١٠ أفهمت المتهم (المميز) نص المادة (٢٣٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فيما إذا كان يرغب بالإدلاء بإفادة دفاعية أو لديه أية بينة دفاعية وأن وكيلته استمهلت لهذه الغاية وقدمت إفادة دفاعية في الجلسة اللاحقة وتم تقديم البينات الدفاعية حسب الأصول وهذا السبب مخالف للواقع ويتعين رده .

وعن السبب الأول وعن شقه الثاني الذي يدعي فيه المميز أنه لم يتبلغ موعد الجلسة فإننا نجد إن المميز كان حاضراً لجلسة النطق بالحكم وأن الحكم صدر وجاهياً بحقه وهذا الشق من السبب الأول يخالف الواقع ويتعين رده .

أما بخصوص باقي ما ورد في السبب الأول من أن المميز بريء من الجرم المسند إليه فإننا نجد وباستعراض محكماتنا لأوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع في هذه القضية وفقاً للمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى يتبين :
أ - من حيث الواقعة الجرمية :

أنه وبتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٦ وأثناء ركوب المجني عليها السائحة اليابانية مع السائق من أجل إيصالها إلى المدرج الروماني توجه المتهم بسيارته إلى منطقة ماركا وأوقف سيارته في منطقة معتمة وخالية من الناس ونزل من خلف المقود وركب بجانب المجني عليها في الكرسي الخلفي وقام بالتحسيس على جسدها ومن ثم شلحها بنظونها وكلسونها وقميصها رغماً عنها وقبلها على صدرها ثم قام بتنزيل بنظونه وكلسونه وحاول إدخال قضيبه المنتصب في فرجها إلا أنه لم يتمكن بسبب مقاومتها له وقام بشد شعرها وضربها وعضها

على أماكن مختلفة من جسمها ثم أدخل قضيبه في فمها رغماً عنها وظل يحركه حتى استمنى داخل فمها وبعد ذلك توجه بسيارته إلى منطقة مأهولة وأنزل المجني عليها من السيارة وغادر ، حيث استجبت ببعض الأشخاص الموجودين الذين اتصلوا بالدفاع المدني والشرطة وتم اسعافها إلى المستشفى كونها كانت مصابة بكدمات في الرأس ونزف في الأنف وخدوش وسحجات حول العنق ورضوض وكدمات على شكل عضات على الطرف العلوي الأيمن وسحجة وكدمة على الكتف الأيسر وألم في منطقة الحوض وانتفاخ في الأنف وكدمات في الوجنة اليمنى وتورم في الشفتين وكدمة متسحجة أيسر الجبهة وأثار عض على ظاهر الساعد الأيمن وقدرت مدة التعطيل بأربعة أيام وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

هذه الواقعة ثابتة من خلال شهادة المجني عليها أمام المدعي العام والتي تم تلاوتها أمام المحكمة بسبب مغادرة المجني عليها للبلاد وفقاً للمادة (١٦٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وشهادة الدكتور طبيب الطوارئ في مستشفى الأمير / شهادة الدكتور / الطب الشرعي وشهادة الملازم الذي أجرى ضبط التشخيص وشهادة الطبيب الشرعي الدكتور وإفادة المميز التي أدلى بها لدى الشرطة والتي أثبتت النيابة أنها أديت بطوعه واختياره والتقارير الطبية الصادرة بحق المجني عليها .

ب - من حيث التطبيق القانوني :

فإننا نجد إن ما قارفه المتهم (المميز) من أفعال من تشليح المجني عليها ملابسها رغماً عنها ومحاولته ايلاج قضيبه في فرجها وعدم تمكنه من ذلك بسبب مقاومتها يشكل بالتطبيق القانوني جنائية الشروع بالإغتصاب وفقاً للمادتين (٧٠ و ١/٢٩٢) من قانون العقوبات وأن قيامه بالتحسيس على جسدها وفرجها وادخال قضيبه في فمها رغماً عنها وبالضرب والعنف يشكل بالتطبيق القانوني جنائية هناك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

ج - من حيث العقوبة :

فإن العقوبة المفروضة بحق المتهم تقع ضمن حدها القانوني .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى توصلت لذات النتيجة التي انتهينا إليها من حيث الواقعة الجرمية والتطبيق القانوني وفرضت العقوبة ضمن الحد القانوني للجناية التي جرم بها فيكون قرارها موافقاً للقانون وهذا السبب لا يرد عليه ويتعين رده .

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإننا نجد إن الحكم المميز جاء موافقاً للقانون ومستوفياً لشروطه القانونية واقعاً وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين تأييده .

لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ ذي الحجة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٧/١٠/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق أشق